مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: الموقف الإقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا 1984
اسم الكاتب: أ.د. خليل علي مراد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/941
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 14:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية - جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الموقف الاقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا ١٩٨٤

أ.د.خليل علي مراد

الملخص

لم تكن الحركة الكردية المسلحة التي بدأها حزب العمال الكردستاني في تركيا منذ آب ١٩٨٤ شأنا داخليا فحسب بل إنها أصبحت بصورة متزايدة قضية سياسة خارجية أيضا من خلال تأثيرها في علاقات تركيا الدولية والإقليمية.

يدرس هذا البحث مواقف جيران تركيا الشرق أوسطيين (العراق، سوريا، إيران) إزاء الحركة الكردية المسلحة في تركيا منذ بدايتها في ١٩٨٤ حتى ألازمة السورية التركية في تشرين الأول ١٩٩٨، ويحلل البحث هذه المواقف في ضوء المصالح والهواجس الأمنية المشتركة، كما بالنسبة للعراق حتى ١٩٩٠ ثم الإدارة الكردية في كردستان العراق منذ ١٩٩٢. أو من خلال المشاكل والخلافات القائمة (قضية المياه، التعاون التركي الإسرائيلي) كما بالنسبة لسوريا. أو الشكوك المتبادلة والمنافسة من اجل النفوذ الإقليمي كما بالنسبة لإيران..

الموقف الاقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا ١٩٨٤

أ.د.خليل علي مراد*

مقدمة :

بعد نحو نصف قرن من قمع آخر انتفاضة كردية مسلحة في تركيا الكمالية في فترة مابين الحربين العالميتين ، وهي انتفاضة ديرسيم (اقليم تونجلي حالياً) عام ١٩٧٣ ، واجهت تركيا حركة كردية مسلحة جديدة شكّلت تحدياً لم يسبق للبلاد ان واجهته على صعيد القضية الكردية . ففي ١٥ آب ١٩٨٤ دشن حزب العمال الكردستاني **"P.K.K"** بزعامة عبد الله اوجلان حركته المسلحة في تركيا بهجوم على مدن شيرناك واروخ وشيروان في ولاية سيرت وقصبة شمدينلي في ولاية حكاري.[١] فكان ذلك الهجوم بداية حرب طويلة الأمد بين قوات ذلك الحزب من جهة وقوات الجيش والشرطة والمؤسسات التركية والميليشيا الكردية الموالية للحكومة التركية "حراس القرى " من جهة أخرى . وبالرغم من بعض المبادرات من جانب بعض الشخصيات السياسية الرسمية في تركيا ، ومن جانب حزب العمال الكردستاني في أكثر من مناسبة ، ودعوات العديد من المثقفين في تركيا لحل القضية الكردية عن طريق الحوار والاعتراف بالحقوق الكردية ، الآ ان اطرافاً أخرى ، لاسيما المؤسسة العسكرية التركية ، احبطت تلك المبادرات من خلال اصرارها على الخيار العسكري في التعامل مع تلك القضية.[٢] وهكذا تواصلت تلك الحرب التي حصدت عشرات الآلاف من البشر ، وخربت الكثير من القرى ، واستنزفت الكثير من الموارد المالية التي كان الاقتصاد التركي المنهك في أمس الحاجة اليها .[٣] ومع ان جهاز المخابرات التركي أفلح ، بدعم من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وجهاز "الموساد " الاسرائيلي ، في اعتقال عبد الله اوجلان في شباط ١٩٩٩ ، وماتركه ذلك من تأثير واضح على العمليات المسلحة للحزب ، الآ ان تلك العمليات لم تتوقف تماماً . وتجدر الاشارة الى ان الحزب غير اسمه الى " مؤتمر الشعب الكردستاني " منذ تشرين الثاني ٢٠٠٣ .

وفضلاً عن الكلفة البشرية والمالية الباهظة للحرب بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية ، فقد كان لها أيضاً تداعيات مهمة على علاقات تركيا الخارجية مع أطراف دولية واقليمية عديدة في ضوء مواقف تلك الأطراف من القضية الكردية في تركيا ، وملاحظاتها حول طبيعة تعامل الدولة التركية مع تلك القضية . وقد تحددت مواقف تلك الأطراف ، لاسيما الاقليمية منها ، بالهاجس الأمني حيناً ، وبالخلافات والمشكلات القائمة بينها وبين تركيا حيناً آخر . ولم يكن غريباً أن تتابع تركيا مواقف تلك الأطراف باهتمام وقلقٍ شديدين ، فطوال خمسة

عشر عاماً تقريباً شكّل حزب العمّال الكردستاني ، في الفلسفة الأمنية التركية ، الخطر رقم واحد على الأمن القومي التركي .[٤] وسنحاول في الصفحات القادمة متابعة مواقف الدول المجاورة الاقليمية في الشرق الأوسط ، أي العراق وسوريا وايران ، من الحركة الكردية المسلحة في تركيا ، وانعكاسات تلك المواقف على علاقات تركيا الثنائية مع تلك الدول منذ بدء عمليات حزب العمّال الكردستاني في آب ١٩٨٤ ولغاية الأزمة السورية – التركية في تشرين الأول ١٩٩٨ .

الموقف العراقي :

كان للقضية الكردية تأثير واضح على العلاقات العراقية – التركية بسبب عاملين مهمين ، أولهما وجود حدود مشتركة يبلغ طولها ٣٣١ كم ، ويمتد معظمها عبر مناطق كردية ذات طبيعة جبلية وعرة تجعل من مهمة مراقبة وضبط تحركات الأفراد والمجموعات المسلحة عبر خط الحدود أمراً صعباً . وثانيهما ان العراق ، مثل جارته تركيا ، شهد العديد من الحركات الكردية المسلحة منذ تأسيس الدولة العراقية في ١٩٢١ . ولذا فان القضية الكردية شغلت حيزاً مهماً في العلاقات العراقية – التركية . فمنذ عشرينات القرن المنصرم ادرك الجانبان ان الأمن الوطني لكل منهما يمكن أن يتأثر مباشرة بالأوضاع السائدة على جانبي الحدود المشتركة بينهما ، ولذا فان أياً منهما لم يحاول استخدام الكرد ضد الطرف الآخر ،بل ان شعورهما المشترك بالخطر جعلهما أكثر ميلاً لتبادل المساعدة .[٥] وعلى مدى العقود الستة التي سبقت بدء عمليات حزب العمال الكردستاني في ١٩٨٤ دخل الجانبان العراقي – التركي في ترتيبات ثنائية عديدة لضمان أمن مناطق الحدود المشتركة بينهما ، وتبادل وجهات النظر والتنسيق في مواجهة مامن شأنه الاخلال بالأمن عبر تلك الحدود .[٦] كما اشترك الجانبان في ترتيبات اقليمية ، كانت موجهة في جزء منها ضد الكرد ، مثل ميثاق سعد آباد في عام ١٩٣٧ ،الذي ضمّ كلاً من ايران وأفغانستان أيضاً ، وحلف بغداد في عام ١٩٥٥ ، والذي ضمّ كلاً من ايران وباكستان وبريطانيا أيضاً .[٧] وفي عام ١٩٦٣ خططت تركيا للمشاركة في عملية عسكرية الى جانب الجيش العراقي سميت بعملية " دجلة " لسحق الحركة الكردية المسلحة للعراق ، الآ أن الحملة لم تنفذ بسبب تحذير سوفيتي شديد اللهجة .[٨]

اضافة الى العاملين السابقين فان العقد الذي سبق بداية عمليات حزب العمال الكردستاني شهد تطورات أخرى دفعت باتجاه مزيد من التقارب العراقي – التركي . وقد تمثلت تلك التطورات في التقدم الكبير الذي حصل في العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال الشروع ، منذ عام

١٩٧٣ ، في بناء انبوب النفط العراقي – التركي لنقل النفط من حقول نفط كركوك الى ميناء يومورتاليك التركي على البحر الأبيض المتوسط ، وقد وصلت طاقة الانبوب التصديرية الى نحو ٥ر١ مليون برميل يومياً منذ منتصف الثمانينات وحقق لتركيا عوائد مالية كبيرة ،[٩] كما اكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لتصدير النفط العراقي بعد ان تعذر تصديره عبر الخليج العربي ابان الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ وترتب على هذه الحرب أيضاً ازدياد حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا بشكل غير مسبوق .[١٠] ومن هنا وجد البلدان ان عمليات حزب العمال الكردستاني (ح.د.ك) يمكن أن تؤثر على مصالحها الاقتصادية ، خصوصاً وان انشغال الجيش العراقي بالحرب مع ايران جعل المناطق النائية من كردستان العراق ، وخاصة تلك المتاخمة للحدود مع تركيا ، خارج نطاق سيطرة ومراقبة القوات العراقية ، الأمر الذي كان يعني امكانية استفادة حزب العمال الكردستاني من تلك المناطق في شن هجمات ضد أهداف داخل تركيا . ومما عزّز ذلك الاحتمال ان هذا الحزب اقام علاقات وثيقة مع الحزبين الكرديين الرئيسيين في كردستان العراق اللذين استأنفا القتال ضد القوات العراقية حينئذ وهما ، الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني ، والاتحاد الوطني الكردستاني (أ.و.ك) بزعامة جلال الطالباني .[١١]

كان هذا الوضع وراء عقد اتفاق عراقي – تركي في ١٥ تشرين الأول ١٩٨٤ عُرف باسم اتفاق "المطاردة الحثيثة " أو " المطاردة الساخنة " ، والذي سمح لقوات أي من الدولتين بتعقب المسلحين الأكراد المعادين لها في اراضي الطرف الآخر لمسافة تتراوح مابين ٥ – ١٠ كم عن خط الحدود . كما نص الاتفاق على التنسيق بين الطرفين ، وتبادل المعلومات الخاصة بضمان الأمن والاستقرار في مناطقهما الحدودية المشتركة مستقبلاً .[١٢] وقد استمر العمل بهذا الاتفاق لغاية صيف ١٩٨٨ ، واستندت اليه تركيا ثلاث مرات في ١٩٨٧ – ١٩٨٨ لارسال قواتها عبر الحدود الى كردستان العراق لتعقب عناصر حزب العمال الكردستاني . وبعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية في آب ١٩٨٨ ، ونتيجة لجوء مابين ٠٠٠ر٥٠ – ٠٠٠ر٦٠ كردي عراقي الى تركيا بسبب عمليات الجيش العراقي ضد الكرد في كردستان العراق [١٣] ، الغت تركيا الاتفاق من جانب واحد ، ثم عادت وطلبت تجديده في عام ١٩٨٩ لكن العراق رفض ذلك .[١٤]

يمكن القول ان الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العراقية – الايرانية في ٨ آب ١٩٨٨ واندلاع حرب الخليج الثانية في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ شهدت فتوراً واضحاً في العلاقات السياسية العراقية – التركية بسبب عدم الشعور بالارتياح من جانب تركيا تجاه بروز العراق كقوة اقليمية مهمة بعد الحرب مع ايران ، ومشكلة مياه نهر الفرات بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى ، ثم انخراط تركيا في التحالف الدولي ، الذي تزعمته الولايات المتحدة ، ضد

العراق في أعقاب دخول الجيش العراقي الكويت ، في ٢ آب ١٩٩٠ . وربما كان كل ذلك سينعكس على موقف العراق من الحركة الكردية المسلحة في تركيا لولا حرب الخليج الثانية ومانتج عنها من تدمير للقوة العراقية ، ومن تداعيات اقليمية بالغة الأهمية . ومن بين تلك التداعيات اقامة منطقة آمنة للأكراد في كردستان العراق باقتراح من تركيا في نيسان ١٩٩١ عقب الانتفاضة الكردية في آذار ١٩٩١ والتي تم سحقها من قبل الجيش العراقي ، وأُجبر مئات الالوف من أكراد العراق على اللجوء الى تركيا وايران . وفي تموز ١٩٩١ وافقت تركيا على استخدام قاعدة انجرليك الجوية من قبل الطائرات الامريكية والبريطانية لمراقبة تلك المنطقة لغرض " ردع العراق من أن يشن في المستقبل عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد سكانه من الأكراد " .[١٥] وقد أفضى هذا الوضع الجديد الى انسحاب القوات والادارات الحكومية العراقية من المنطقة في عام ١٩٩٢ . واستمر البرلمان التركي منذ ١٩٩١ ولغاية ٢٠٠٣ في الموافقة على تجديد أمد استخدام الطيران الأمريكي – البريطاني لقاعدة انجرليك كل ستة أشهر لغرض مراقبة المنطقة الكردية الأمنة في كردستان العراق .

بعد انسحاب القوات والادارات الحكومية العراقية من كردستان العراق تولى الحزبان الكرديان الرئيسان ، الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، ادارة المنطقة في ظروف بالغة الصعوبة . ومن جهته استغل حزب العمال الكردستاني الوضع الجديد للتغلغل في كردستان العراق والمشاركة في الصراع على السلطة ،[١٦] كما استفاد من قواعده التي أقامها في المنطقة لشن مزيد من الهجمات ضد الأهداف التركية عبر الحدود . وحسبما عبّر احد الباحثين فقد " أظهرت التطورات الجارية منذ ١٩٩١ ، حين تمت اقامة ملاذ آمن لأكراد العراق شمال خط العرض ٣٦° تحت ضغط التحالف الدولي المعادي لصدام حسين، ان أحداً لايستطيع منع مقاتلي حزب عمال كردستان [كذا] من اللجوء الى المناطق القريبة من الحدود العراقية – التركية " .[١٧]

لاشك أن حرب الخليج الثانية ، واستمرار فرض العقوبات الاقتصادية على العراق منذ آب ١٩٩٠ ، قد أثرت تأثيراً بالغاً على قدرات العراق العسكرية والاقتصادية ، فضلاً عن علاقاته وتحركاته السياسية الخارجية . ولذا فان أي حديث عن موقف عراقي من الحركة الكردية المسلحة بين عامي ١٩٩٢ – ١٩٩٨ سيتركز اساساً على موقف الادارة الكردية في كردستان العراق من تلك الحركة .

الحقيقة ان مستجدات الوضع السياسي على الساحة السياسية ، لاسيما اقامة المنطقة الآمنة ، ثم الادارة الكردية في كردستان العراق ، أدت الى حصول تغيير كبير في موقف (ح.د.ك)و (أ.و.ك) من حزب العمال الكردستاني . وكان التعاون مع الحكومة التركية ضد حزب

العمال الكردستاني أمراً لامناص منه بالنسبة للبارزاني والطالباني . فقد فرضت الحكومة العراقية حظراً عملياً وفعلياً على المنطقة الكردية من العراق ، وهكذا تعيّن على جميع المواد المرسلة الى الأكراد ان تمر عبر بوابات الحدود التركية ، كما أن عناصر منظمات الاغاثة الدولية لم تكن قادرة على الوصول الى المنطقة الا عبر تركيا . وبالتالي فان قدرة منطقة الحكم الذاتي الكردية على البقاء والدوام كانت متوقفة على رحابة صدر تركيا وكرمها . وقد اعترف مسعود البارزاني بهذه الحقيقة في عام ١٩٩٤ قائلاً " نحن نعتبر علاقاتنا مع تركيا علاقات بالغة الحيوية . انها بوابتنا التي نطل منها على العالم الخارجي".[١٨]

ترجع بدايات التحول في موقف البارزاني والطالباني تجاه حزب العمال الكردستاني الى الأشهر الاولى من عام ١٩٩١ بعد الاتصالات التي جرت بينهما وبين تركيا في لندن وأنقرة في شهري شباط وآذار من ذلك العام . وكان هدف الحكومة التركية من اجراء تلك الاتصالات معرفة تطورات الأوضاع في كردستان العراق ، ومناقشة حقوق الأقلية التركمانية في العراق وأوضاعها في ظل المستجدات الدولية ، ووضع حدٍ للتعاون بين الأحزاب الكردية في العراق وحزب العمال الكردستاني . وقد أكد الطالباني أثناء اجتماعات أنقرة وما بعدها أن بامكان الأخيرة أن تثق بالكرد العراقيين الذين لن يلحقوا أي ضرر بمصالحها ، وبأن حزبه الذي تعاون سابقاً مع حزب العمال الكردستاني قد قطع علاقاته مع ذلك الحزب .[١٩] وتكرر هذا التأكيد من جانب البارزاني والطالباني في أيلول ١٩٩٢ بعد لقائهما بالرئيس التركي الأسبق توركوت أوزال ، اذ صرحا لمراسل هيئة الاذاعة البريطانية بأنهما عقدا اتفاقاً مع تركيا لمحاربة قواعد حزب العمال الكردستاني داخل أراضي كردستان العراق . ومن جهته كان البرلمان الكردي الذي التأم عقده في أربيل في ١٩٩٢ أيضاً قد اتخذ قراراً ، وباشر بتنفيذه فوراً ، يقضي بالعمل على اخراج عناصر حزب العمال الكردستاني من المناطق التي استحوذ عليها ، وأقام قواعده فيها في كردستان العراق .[٢٠] وقد تخلل كل ذلك تبادل الاتهامات ، ووقوع مصادمات مسلحة بين مقاتلي (ح.د.ك) و (أ.و.ك)من جهة وعناصر حزب العمال الكردستاني من جهة اخرى في المنطقة في آب وتشرين الأول ١٩٩٢ .[٢١]

لم تمض فترة طويلة على التطورات السابقة حتى ظهر صراع على السلطة بين (ح.د.ك) و (إ.و.ك) أفضى الى مصادمات بينهما في أكثر من مناسبة حتى اتفاقهما في واشنطن في ١٧ أيلول ١٩٩٨ . وقد انطوى هذا الوضع على مخاطر بالنسبة لتركيا التي خشيت من استغلال حزب العمال الكردستاني ذلك الصراع لصالح وجوده في كردستان العراق. وهذا مايفسر لنا جهود الوساطة التي بذلتها تركيا بين البارزاني والطالباني في ١٩٩٤ و١٩٩٦ ، والتي أدت الى اتفاقيات لم يقدّر لها أن تستمر طويلاً . ونتيجة لذلك الصراع ، الذي ربما كانت ايران تذكيه

أيضاً لمواجهة النفوذ التركي المتزايد في كردستان العراق ، اقام حزب الطالباني ادارة كردية ثانية مركزها السليمانية . وأخذت هذه الادارة الاخيرة بالاعتماد بشكل متزايد على الدعم الايراني ، كما استأنفات تعاونها مع حزب العمال الكردستاني في مواجهة الادارة الكردية التي يتزعمها البارزاني في أربيل وتحظى بالدعم من تركيا . وكانت تركيا تدرك مدى أهمية الاعتماد على (ح.د.ك) الذي يسيطر على المناطق المتاخمة للحدود في تركيا مباشرة .

ان هذا الاصطفاف الجديد للقوى والمواقف استمر دون تغيير مهم يذكر حتى نهاية الفترة التي يغطيها هذا البحث . فقد واصل (ح.د.ك) تعاونه مع تركيا في مواجهة حزب العمال الكردستاني من خلال اسناد الحملات العسكرية المتكررة التي كانت ترسلها أنقرة الى داخل الأراضي العراقية ، ابان عقد التسعينات من القرن المنصرم ، لضرب قواعد حزب العمال الكردستاني ، أو من خلال المواجهات المسلحة المباشرة بين (ح.د.ك) وحزب العمال الكردستاني ، ومنها مثلاً القتال العنيف الذي دار في كردستان العراق في خريف ١٩٩٥ . ويرى احد الباحثين ان ذلك القتال العنيف ربما كان محاولة من سوريا وايران للحد من النفوذ التركي في المنطقة .[٢٢] اما (إ.و.ك) فقد واصل تعاونه مع حزب العمال الكردستاني ، وعندما وقعت مواجهات مسلحة بين (ح.د. ك)و (إ.و .ك) في تشرين الأول ١٩٩٧ اتهم البارزاني وتركيا حزب (إ.و .ك) بايواء عناصر حزب العمال الكردستاني في المنطقة الواقعة تحت سيطرته ، واشتراكهم في القتال ضد (ح.د.ك).[٢٣] وفي أيلول ١٩٩٨ نجحت الادارة الأمريكية في إنهاء الخصومة بين (ح..د.ك) و (إ.و .ك) من خلال " اتفاقية واشنطن " التي تضمنت بنوداً عديدة بخصوص اقامة ادارة كردية مشتركة فعّالة في كردستان العراق ، وكذلك التزام الحزبين بعدم ايواء حزب العمال الكردستاني في المنطقة الكردية العراقية كلها و " منع حزب العمال الكردستاني من تهديد السلم ونسفه أو من انتهاك الحدود التركية " . [٢٤] وبالرغم من هذه البنود الأخيرة الا ان تركيا شعرت بالسخط والقلق لاستبعادها عن الجولات الختامية من المفاوضات وعن توقيع الاتفاقية . وراودت الساسة الاتراك شكوك حول احتمال ان تؤدي الاتفاقية في نهاية المطاف لاقامة دولة كردية في شمال العراق مع الانعكاسات السلبية المحتملة لذلك على المسألة الكردية في تركيا ، فضلاً عن ان الاتفاق يعني ان تركيا ستواجه معارضة للعمليات التي تشنها عبر الحدود ضد حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق . [٢٥] وكان رد فعل تركيا المباشر على الاتفاقية رفع مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد الى درجة سفارة ، وبدء عملية اجتياح عسكري أخرى عبر الحدود مع العراق في تشرين الثاني ١٩٩٨ .[٢٦]

الموقف الايراني :

أما بالنسبة لموقف ايران من الحركة الكردية المسلحة في تركيا بين ١٩٨٤ – ١٩٩٨ ، فاننا نلاحظ عموماً توجهاً ايرانياً طيلة عهد حكم الاسرة البهلوية ١٩٢٦ – ١٩٧٩ بعدم دعم الحركات الكردية المسلحة في تركيا . لقد أشرنا الى اشتراك ايران في عضوية ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧ وحلف بغداد ١٩٥٥ ، ولكن كانت هناك ايضاً اتفاقيات ثنائية بين ايران وتركيا تضمنت بنوداً بخصوص التعاون والتنسيق بين الدولتين في مواجهة مثل تلك الحركات، لاسيما في مناطق حدودهما المشتركة ، مثل معاهدة ٢٢ نيسان ١٩٢٦ ، ومعاهدة ٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ .[٢٧] ومنذ عقد المعاهدة الأخيرة وحتى قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ لم يصدر عن طهران أو أنقرة أي دعم للحركات القومية الكردية في أي من البلدين.[٢٨]

لم يؤد قيام الجمهورية الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ الى تغيير يذكر في سياسة ايران تجاه القضية الكردية في تركيا طيلة العقد الأول من تاريخ تلك الجمهورية رغم اختلاف توجهات النظام " الاسلامي " في ايران عن النظام " العلماني " في تركيا . ويبدو ان نشوب الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ وأهمية الممر التركي بالنسبة للتجارة الايرانية الخارجية ، بعد ان اغلقت الحرب منافذ ايران على الخليج العربي ، خلق مصلحة اقتصادية مشتركة بين الدولتين اللتين حرصتا على استمرارها . ومن جهة أخرى فإن وجود عدد كبير من المهاجرين الايرانيين في تركيا ، معظمهم من المعارضين للنظام الجديد في طهران بهذا القدر أو ذاك [٢٩] ، ولاسيما حركة المعارضة الايرانية المعروفة " مجاهدي خلق " التي كان يقودها مسعود رجوي حينذاك [٣٠] ، جعلت الجمهورية الاسلامية الايرانية أكثر ميلاً الى تفاهم أمني مع تركيا بخصوص منع كل من الجانبين أي نشاط على أراضيه يهدد أمن الجانب الأخر . وهذا ماتم في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٤ عندما تم عقد اتفاقية ايرانية – تركية بهذا الخصوص. وقد أُمكن اجمالاً تنفيذ هذا الاتفاق ، والواقع ان هجمات قليلة من قبل عناصر حزب العمال الكردستاني انطلقت من ايران اثناء الحرب مع العراق .[٣١] بيد ان عقد الاتفاقية لم يمنع ايران من توجيه انتقادات شديدة لتركيا جراء حملاتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق في عامي ١٩٨٦ – ١٩٨٧ ، واتهامها بالتخطيط للاستيلاء على حقول النفط في كركوك حينذاك ، وهو اتهام ظلت ايران تردده طوال تسعينات القرن الماضي ايضاً . [٣٢]

ان التطورات التي شهدتها بداية عقد التسعينات متمثلة في حرب الخليج الثانية في بداية عام ١٩٩١ ، وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق في نهاية ذلك العام ، وماترتب على الحدث الثاني من بروز الجمهوريات والدول المستقلة في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز ، ترك آثاراً مهمة على طبيعة العلاقات الايرانية – التركية وظهور مجالات تنافس جديدة بينهما لايتسع المجال لبحثها هنا . وبقدر تعلق الأمر بموضوع هذا البحث فان الدور التركي الجديد في كردستان العراق منذ

عام ١٩٩١ كان مبعث قلق ايراني واضح . ورغم مابدا انه تعاون وتنسيق بين ايران وتركيا وسوريا بشأن الوضع في كردستان العراق في ١٩٩٢و ١٩٩٣ ، من خلال اجتماعات وزراء خارجية الدول الثلاث ، والاتفاق على عدم استخدام " الورقة الكردية " ضد بعضهم البعض [٣٣] ، الا ان أياً منها لم يكن يثق في الآخر [٣٤] .

ان ايران ، آخذة في الاعتبار حسابات النفوذ الاقليمي ، لم يكن من مصلحتها أن تحقق تركيا ماحققته من نفوذ في كردستان العراق من خلال دورها الجديد في المنطقة وحملاتها العسكرية المتكررة عبر الحدود الى داخل العراق . فطهران خشيت ان تؤدي السيطرة التركية، التي تفضي الى سيطرة سياسية على كردستان العراق ، الى توسيع الحدود الأمنية التركية بضع مئات من الأميال جنوباً وشرقاً . وهذا يعني ان المنطقة الخاضعة لتفوذ تركي مباشر في كردستان العراق ستكون متاخمة لمنطقة كردية – اذربيجانية ايرانية بعمق ٢٠٠ ميل أو أكثر . وكلا القوميتين الكردية والاذرية سبق وان عبّرتا عن ميول استقلالية في أكثر من مناسبة في تاريخ الدولة الايرانية المعاصرة .[٣٥] ولهذا ارتأت طهران استباق ذلك بالعمل على مد النفوذ الايراني الى المنطقة من خلال دعم حزب العمال الكردستاني ، (ح.د.ك) الذي يتزعمه الطالباني اثر الصراع الذي نشب بين الأخير وبين (ح.د.ك) . وقد ردت تركيا على ذلك بتوجيه الاتهامات الى طهران مرارا بدعم حزب العمال الكردستاني ، وبان النفوذ الايراني في كردستان العراق سهّل حصول عناصر ذلك الحزب على الاسلحة ، وكذلك السفر من اوربا الى كردستان العراق عبر الأراضي الايرانية .[٣٦] كما واصلت أنقرة في الوقت نفسه دعم حركة "مجاهدي خلق " المعارضة للنظام الايراني .[٢٧] ومع ان اتصالات عديدة جرت بين الطرفين ، بضمنها زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل الى طهران في تموز ١٩٩٤ والتأكيدات بخصوص عدم تعاون ايران مع حزب العمال الكردستاني والعمل المشترك مع تركيا ضد ذلك الحزب [٣٨] ، الا ان الجانب التركي استمر في شكوكه في دعم ايران لحزب العمال الكردستاني – كما ان مابدا بأنه تحسن في علاقات البلدين بعد زيارة رئيس وزراء تركيا ، وزعيم حزب الرفاه الاسلامي ، نجم الدين أربكان الى ايران في آب ١٩٩٦ لم تفلح في ازالة الشكوك التركية في الدعم الايراني لحزب العمال الكردستاني .[٣٩] جدير بالذكر أيضاً ان عنصر توتر جديد كان قد دخل حينئذ في العلاقات التركية – الايرانية ، ونعني بذلك التعاون العسكري التركي – الاسرائيلي منذ شباط ١٩٩٦ ،[٤٠] الذي اثار مخاوف ايران مثلما اثار مخاوف سوريا والعراق . وعندما زار الرئيس الايراني السابق هاشمي رفسنجاني تركيا في كانون الاول ١٩٩٦ المحت حكومة اربكان الى امكانية اقامة تعاون عسكري مماثل مع ايران لكن المؤسسة العسكرية التركية رفضت ذلك .[٤١] والواقع ان التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل كان من عوامل تعزيز العلاقات بين كل من ايران وسوريا ، وهي

الدولة التي تعتبرها انقرة الداعم الرئيسي لحزب العمال الكردستاني . ففي أواخر تموز ١٩٩٧ زار الرئيس السوري السابق حافظ اسد ايران لتحية الرئيس الايراني المغادر رفسنجاني واجراء محادثات مع الرئيس الجديد محمد خاتمي ، وكان برفقة الاسد رهط من كبار العسكريين لمناقشة التعاون الاقليمي الاستراتيجي ، أي كيفية مواجهة التحالف التركي – الاسرائيلي . اما تركيا فكانت قد ابلغت ايران قبيل ذلك بأشهر بان العلاقات الايرانية – التركية ستسوء اذا لم تتعاون طهران مع تركيا ضد حزب العمال الكردستاني وتكف عن التدخل في شؤونها الداخلية.[٤٢]

الموقف السوري :

ان المتتبع للعلاقات السورية – التركية المعاصرة ، وموقف سوريا من الحركة الكردية المسلحة في تركيا بين ١٩٨٤ – ١٩٩٨ ، سيلاحظ ان هذا الموضوع ترك انعكاسات خطيرة على العلاقات بين البلدين وصلت الى حد التهديد باندلاع حرب بينهما في تشرين الاول ١٩٩٨ . والواقع ان العلاقات السورية التركية على مدى العقود الستة التي سبقت ازمة تشرين الاول ١٩٩٨ اتسمت بوجود نقاط توتر عديدة ادت الى مزيد من التباعد بين البلدين . ومن تلك النقاط ضم لواء الاسكندرونة السوري الى تركيا عام ١٩٣٨ بتواطؤ فرنسا مع تركيا ، ورفض سوريا الاعتراف بشرعية ذلك الضم حتى اليوم وتذكّر ، من وقت لآخر ، على لسان مسؤوليها بعروبة اللواء ، كما تدرج اللواء ضمن الحدود الدولية لسوريا ، فيما تصف الحدود الحالية بين اللواء وبين الأراضي السورية بأنها " حدود مؤقتة " .[٤٣] أما الأزمة السورية – التركية في ١٩٥٧ وحشد تركيا قواتها على الحدود مع سوريا فقد عكست مدى توتر العلاقات واختلاف توجهات البلدين ازاء مشاريع الدفاع الغربية والسياسة الغربية في المنطقة .[٤٤] ومع بداية الستينات بدأت بوادر مشكلة تقاسم مياه نهر الفرات ، ثم اتخذت منعطفاً حاداً منذ السبعينات عندما بدأت تركيا ببناء سدود عديدة على نهر الفرات وروافده في تركيا ضمن اطار مشروع جنوب شرق الأناضول "**GAP** " دون تشاور او اتفاق مسبق مع سوريا والعراق.[٤٤] ولما كانت مياه نهر الفرات تشكل نحو ٥ر٧٨ % من الموارد المائية السورية ،[٤٥] فان مضي تركيا في تنفيذ المشروع وملء خزانات السدود المقامة على نهر الفرات وروافده ادى الى نقص كبير في كمية مياه نهر الفرات المتدفقة نحو سوريا والعراق . وقد فشلت كل محاولات سوريا والعراق لاقناع تركيا بعقد اتفاق نهائي يضمن حقوق كل من الدول الثلاث في مياه الفرات ،[٤٦] مما ابقى هذا الملف مفتوحاً مع مجمل انعكاساته السلبية المحتملة على العلاقات السورية – التركية . وقد خشيت سوريا ، وكذلك العراق ، من مسألة بروز تركيا بوصفها قوة اقليمية بسبب تحكمها بالمياه ، اضافة الى قيامها بتطوير امكانيات هائلة على صعيد الاقتصاد والطاقة في منطقة مشروع جنوب شرق الأناضول [٤٧] .

ولاشك ان توتر العلاقات بين البلدين هيأ الأرضية المناسبة لقيام كل منهما بايواء ودعم الجماعات المناوئة للطرف الآخر ، وهذا أمر مألوف في سجل العلاقات بين دول المنطقة .وهكذا نلاحظ ان تركيا وفرت المأوى على اراضيها لمعارضين للحكومة السورية حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي ،[٤٨] للضغط على سوريا . ومن جانبها قدمت سوريا منذ السبعينات المأوى والدعم للجماعات اليسارية وكذلك العرقية (المنظمات الأرمنية والكردية) المناوئة لتركيا للضغط عليها . ومنذ بداية عمليات حزب العمال الكردستاني في ١٩٨٤ ولغاية الأزمة السورية – التركية وابعاد عبد الله اوجلان من سوريا ، دأبت تركيا على توجيه الاتهام باستمرار لسوريا بتقديم الدعم والاسناد لحزب العمال الكردستاني ، سواء في داخل سوريا أو في معسكرات التدريب الكائنة في سهل البقاع اللبناني الواقع تحت سيطرة سوريا ، وكذلك تسهيل عملية مرورهم من سهل البقاع الى داخل تركيا عبر مسافة ١٥٠ كم داخل الاراضي السورية .[٤٩] وقد أشارت المصادر التركية الرسمية وغير الرسمية صراحةً الى سوريا باعتبارها " القوة الأساسية " المحرّضة والداعمة لعمليات حزب العمال الكردستاني منذ بداية شنها عام ١٩٨٤"[٥٠] وترى تركيا ان سوريا تستخدم ورقة حزب العمال الكردستاني للضغط على تركيا لتغيير موقفها من مسألة المياه بتحويل موقفها من فكرة التخصيص " ، أي قيام تركيا بتخصيص ماترتأيه هي من مياه نهر الفرات لسوريا والعراق ، التي تصر عليها تركيا الى فكرة " التقاسم " التي تدعو اليها سوريا بمساندة العراق .[٥١] وذهبت أنقرة الى حد التعبير عن " مخاوفها " من محاولة إقدام سوريا على استخدام عناصر حزب العمال الكردستاني للقيام باعمال تخريب ضد مشاريع الري في جنوب شرق الأناضول ، بل ان السلطات التركية ادعت في نهاية ١٩٨٦ بأنها اكتشفت خطة لتدمير سد اتاتورك على يد مجموعة من عناصر حزب العمال الكردستاني بـ"دعم وتحريض "من سوريا"[٥٢]

أما سوريا فانها تنفي الاتهامات التركية لها ، وتقول بأن تلك الاتهامات التي تتكرر من وقت لآخر ناجمة عن الظروف الداخلية في تركيا ، وبانه ليس لدى الجانب التركي مايؤكد أو يثبت مساعدة سوريا لحزب العمال الكردستاني.[٥٣] كما أعلن اكثر من مسؤول سوري أنه ليس على سوريا أن تلعب دور "الشرطي" عند الحدود التركية لمنع تسلل عناصر ذلك الحزب الى داخل تركيا، وبأن سوريا لا تحشد اعداداً كبيرة من جنودها على حدودها الشمالية لمنع عمليات التسلل.[٥٤]

وعلى خلفية الاتهامات التركية لسوريا فان الموضوع نوقش مراراً بين كبار المسؤولين في البلدين، وتم عقد أكثر من اتفاقية بخصوص أمن الحدود المشتركة وعدم دعم الجماعات المسلحة التي تناوئ الطرف الآخر وتهدد أمنه ، ومنها اتفاقيات ١٩٨٧ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣.[٥٥] وعلى اية

حال فان تكرار عقد الاتفاقيات يشير الى عدم تسوية المشكلة بين الطرفين ، وقد اتهمت تركيا سوريا مراراً بخرق تلك الاتفاقيات مع تهديدها بما سيحصل " عندما ينفذ صبر تركيا " وبأن تركيا " أقوى بلداً عسكرياً في المنطقة ، وأنه اذا استدعى الأمر فان القوات المسلحة التركية تستطيع اجتياز الحدود لاقتلاع جذور الارهاب كله ". [٥٦] وقد قامت وحدة كوماندوس تركية في كانون الثاني ١٩٩٤ بمهاجمة احدى منشآت حزب العمال الكردستاني في بلدة القامشلي السورية القريبة من الحدود التركية ، كما شهدت سوريا في صيف ١٩٩٦ عمليات تفجير يعتقد بان المخابرات التركية كانت وراءها . [٥٧] وفضلاً عن ذلك ، وكجزء من مساعيها للضغط على سوريا وتحقيق اهداف أخرى ، عزّزت تركيا تعاونها مع اسرائيل بتوقيع اتفاقيات تعاون عسكري في ١٩٩٦ ، واتفاقيات سياسية وأمنية اوصلت العلاقات بينهما الى مستوى التحالف العسكري . والواقع ان اسرائيل قدمت دعماً مهماً لتركيا في مجال الحرب ضد حزب العمال الكردستاني ، لاسيما في الجانب المخابراتي . وقد سبقت الاشارة الى دور المخابرات الاسرائيلية " الموساد " في اعتقال زعيم الحزب عبد الله اوجلان في نايروبي عاصمة كينيا في شباط ١٩٩٩ .

فاقم التحالف التركي – الإسرائيلي حالة التوتر في العلاقات السورية – التركية وقد تصاعدت لهجة التهديدات التركية لسوريا بعد قيام ذلك التحالف. وقد بلغ التصعيد ذروته في الأزمة السورية – التركية في تشرين الأول ١٩٩٨ . ومع ان الحجة التي تذرعت بها تركيا لتصعيد التوتر والتهديد ضد سوريا هي دعم دمشق لحزب العمال الكردستاني وايواء عبد الله اوجلان ، الا ان هناك عوامل اقليمية ، منها الوضع في كردستان العراق بعد اتفاقية واشنطن في ايلول ١٩٩٨ وموضوع الصراع العربي – الاسرائيلي ومشاريع التسوية وموقف سوريا منها ، وعوامل اخرى ذات صلة بالاوضاع الداخلية في تركيا وراء تلك الأزمة .[٥٨] وكادت تلك الأزمة ان تصل بالبلدين الى حالة الحرب لولا التعامل العقلاني للقيادة السورية مع الأزمة، وجهود الوساطة التي قامت بها مصر وايران لتطويق تلك الأزمة التي انتهت بتوقيع اتفاقية جديدة بين سوريا وتركيا في ٢١ تشرين الأول ١٩٩٨ عرفت باسم " اتفاقية أظنة " . وبموجبها تعهدت سوريا باغلاق معسكرات حزب العمال الكردستاني في أراضيها وفي وادي البقاع اللبناني الذي يخضع لسيطرتها ، وعدم السماح لعناصر حزب العمال الكردستاني باستخدام الاراضي السورية لشن هجمات عبر الحدود داخل تركيا ، وترحيل قادة الحزب من سوريا ، واعتقال عدد من الناشطين الأكراد، بالاضافة الى تنسيق التعاون الأمني بين البلدين. وتعهدت تركيا من جانبها بعدم السماح بانطلاق أي نشاط من اراضيها يهدد استقرار سوريا ، وعدم التحرش بالمواطنين السوريين على الحدود بين البلدين .[٥٩]

لقد كان توقيع اتفاقية أظنة ، وابعاد اوجلان ثم اعتقاله ، بداية مرحلة جديدة في العلاقات السورية – التركية فيما يخص دور القضية الكردية فيها وقد شهدت العلاقات بين البلدين مزيداً من الانفراج منذ ذلك الحين .

الخاتمة:

مثلت الحركة الكردية المسلحة التي بدأها حزب العمال الكردستاني في تركيا منذ آب ١٩٨٤ تحدياً امنياً خطيراً ، من وجهة نظر تركيا ، لم يسبق لها أن واجهته بنفس القدر من الحركات الكردية المسلحة القصيرة الاجل التي اندلعت في تركيا الكمالية وتم سحقها بقوة وقسوة . وكان لرفض تركيا الاعتراف بوجود القومية الكردية او أية حقوق ثقافية للكرد دور أساسي في قيام تلك الحركات الكردية المسلحة . وكان لتلك الحركات ، لاسيما تلك التي قادها حزب العمال الكردستاني ، تداعيات على علاقات تركيا الخارجية عموماً . وقد عني هذا البحث بمتابعة مواقف دول الجوار الاقليمية في الشرق الاوسط (أي العراق وسوريا وايران) من تلك الحركة . ولهذه الدول حدود مشتركة مع تركيا ، فضلاً عن توزع الكرد ضمن حدودها ، الأمر الذي جعلها معنية بشكل مباشر بتطورات الأحداث في كردستان تركيا ، مثلما كانت تركيا معنية بتطور الأحداث في المناطق الكردية في الدول المجاورة ، لاسيما كردستان العراق الذي شهد حركات كردية مسلحة عديدة منذ قيام الدولة العراقية الحديثة في ١٩٢١ . ان هذه الحقيقة الأخيرة جعلت العراق أكثر ميلاً نحو التنسيق مع تركيا في مواجهة الحركات الكردية المسلحة . كما أن تطور العلاقات الاقتصادية بشكل لم يسبق له مثيل بين البلدين منذ سبعينات القرن الماضي ، وخاصة ابان الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ ، عزّز ذلك الميل الذي تمثل في توقيع اتفاقية "المطاردة الساخنة " في ١٩٨٤ . ولم يغب عن بال حكومتي البلدين التعاون الذي نشأ بين حزب العمال الكردستاني من جهة والحزبين الكرديين الرئيسين في كردستان العراق ، الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده مسعود البارزاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يقوده جلال الطالباني من جهة أخرى . بيد ان المستجدات التي طرأت على الساحة العراقية بعد حرب الخليج الثانية في ١٩٩١ واقامة " منطقة آمنة " في كردستان العراق باقتراح من تركيا ، ثم قيام الادارة الكردية في المنطقة والتي اصبح مجال اتصالها الرئيسي بالعالم عبر تركيا ، فرض على حزبي البارزاني والطالباني فك ارتباطهما بحزب العمال الكردستاني والاصطفاف الى جانب أنقرة ضده . واذا كان حزب البارزاني قد واصل هذا الموقف فان حزب الطالباني ، إثر صراعه على السلطة مع حزب البارزاني ، تراجع مرة أخرى وبدأ التعاون مع حزب العمال الكردستاني .ولم يكن التأثير الايراني في هذا الموقف الجديد للطالباني وحزبه خافياً على أحد .

وعلى غرار العراق أخذت ايران مصالحها الاقتصادية مع تركيا في نظر الاعتبار ووقعت اتفاقية مع تركيا في ١٩٨٤ أكدت على التزام الطرفين بعدم تقديم أي دعم لجماعات المعارضة التي تهدد الطرف الآخر . ومع ان ايران التزمت الى حد بعيد بذلك الاتفاق فان حسابات سباق

النفوذ الاقليمي جعلها تنظر بعدم الرضى الى عمليات الجيش التركي ضد حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق اثناء الحرب العراقية – الايرانية . ومع تزايد التأثير والنفوذ التركي في كردستان العراق بعد ١٩٩١ حاولت ايران موازنة ذلك من خلال دعمها لحزب الطالباني ولحزب العمال الكردستاني في تلك المنطقة . وبدورها قامت تركيا بدعم جماعات المعارضة الايرانية وفي مقدمتها حركة " مجاهدي خلق " ، فضلاً عن توجيه الاتهامات باستمرار الى ايران بدعم حزب العمال الكردستاني. ورغمالتوصل الى اتفاقات وترتيبات امنية اخرى بين الدولتين ، والاتصالات على اعلى المستويات بينهما في هذا الخصوص ، الا ان الشكوك والاتهامات ظلت قائمة من جانب تركيا ضد ايران ودورها في دعم حزب العمال الكردستاني .

وخلافاً للعراق وايران فان عمليات حزب العمال الكردستاني المسلحة انطلقت في وقت كان التوتر وعدم الثقة يسودان العلاقات السورية – التركية بسبب قضايا عديدة منها موضوع لواء الاسكندرونة ، ومشكلة مياه نهر الفرات ، ودعم كل من الدولتين للجماعات المعارضة للدولة الأخرى . ومن هنا ربما يبدو الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني ، رغم انكار دمشق له ، استمراراً لسياسة كانت قائمة فعلاً قبل ١٩٨٤ . وهنا أيضاً كانت حسابات سباق النفوذ الاقليمي تؤخذ في الاعتبار في مواقف الدولتين أزاء بعضهما البعض . ونظراً لما يمكن أن تسميه " الحساسية السابقة " في العلاقات السورية – التركية فان الملف الكردي في تلك العلاقات زاد من تلك الحساسية بدل ان يكون عامل تقارب وتنسيق بينهما ، كما في حالة العراق . ولم تفلح الاتفاقيات الأمنية ، والزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين ، في تحقيق نوع من " التهدئة " على صعيد موضوع دعم حزب العمال الكردستاني . وكان ذلك من أسباب التحالف التركي – الاسرائيلي لممارسة " ضغط مقابل " على دمشق في هذا الملف وملفات اقليمية أخرى معروفة في مقدمتها تسوية الصراع العربي – الاسرائيلي . وفي تشرين الأول ١٩٩٨ وصل التصعيد في موضوع اتهام تركيا لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني ذروته ، وبدا وكأن البلدين على شفا الحرب ، لكن التعامل السوري مع تلك الأزمة ، وجهود الوساطة الاقليمية ، أثمرت في توقيع " اتفاقية اظنة " في ٢١ تشرين الأول ١٩٩٨ والتي نزعت فتيل الأزمة القائمة ، ووفرت الأرضية لانفراج في العلاقات السورية – التركية بخصوص ملف دعم حزب العمال الكردستاني .

المصادر والهوامش:

(١) إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا (دمشق – ٢٠٠٣) ص ٢٩٧.

(٢) حول تلك المبادرات والدعوات انظر: المصدر نفسه، ص ص ٣٠٧ – ٣٢٣ – ٣٤٦ – ٣٥٠؛ عبد الفتاح علي يحيى "حزب العمال الكردستاني في تركيا: نشأته وتطوره" في: خليل علي مراد وآخرون، القضية الكردية في تركيا (الموصل – ١٩٩٤) ص ص ١٣١ – ١٣٢ ؛ إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب (بيروت – ٢٠٠١) ص ص ٣٨ – ٣٩ ؛ إبراهيم الداقوقي ، صورة العرب لدى الاتراك (بيروت– ط٢ – ١٩٩٨) ص ص ١٣٠ – ١٣١ ، جريدة بابل ، ١٩٩٩/٢/١٧.

(٣) قُدر عدد ضحايا الحرب بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية بنحو ٣٠ ألف قتيل، ونحو ١٤٠٠٠ جريح ، واخلاء أكثر من ٣٠٠٠ قرية ومزرعة وتدمير معظمها ، ماأدى الى اعادة توطين ٤٠٠ر٠٠٠ نسمة قسرياً . اما بالنسبة للخسائر المالية فقد نسب الى وزير الدفاع التركي قوله في عام ١٩٩٢ بأن الحرب ضد حزب العمال الكردستاني تكلف تركيا ١٣ مليار دولار سنوياً، انظر،
جلال عبد الله معوض، "عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية: حلقة نقاشية" مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٧، كانون الثاني ١٩٩٨، ص٤١؛ هاينتس كرامر؛ تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد (الرياض – ٢٠٠١ – ترجمة فاضل جتكر) ص ص ٧٧–٧٨ .

(٤)محمد نور الدين ، حجاب وحراب ، الكمالية وأزمات الهوية في تركيا (بيروت – ٢٠٠١) ص ٥٠ .

(٥)فيليب روبنس ، تركيا والشرق الاوسط (ليماسول – ١٩٩٣ – ترجمة ميخائيل نجم نوري) ص ٧٥.

(٦)عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية ١٩٣٢ – ١٩٥٨ (الموصل ١٩٨٦) ص ص ٢٣،٣٠، ١٣٦–١٤٢.

(٧)المصدر نفسه ،ص ص ٥١ – ٦٠ ، ١٦٤ – ١٨٢ .

(٨)جرجيس حسن ، تركيا في الاستراتيجية الامريكية بعد سقوط الشاه (د.م. ١٩٩٠) ص ٩٣.

(٩)خليل ابراهيم الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية (بغداد – ١٩٩٠) ص ١٨٥.

(١٠)روبنس ، المصدر السابق ، ص ٧٦.

(١١)المصدر نفسه ، ص ٧٧ ؛ يحيى ، المصدر السابق ،ص ١٢٧ ، وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده مسعود البارزاني قد وقع اتفاقية تعاون مع حزب العمال الكردستاني ضد اعدائهما المشتركين في تموز ١٩٨٣ أُطلق عليها " مبادئ التضامن " ، روبرت اولسن ، المسألة

الكردية في العلاقات التركية – الايرانية (أربيل – ٢٠٠١ – ترجمة محمد احسان رمضان) ص ٤٨.

(١٢)عوني عبد الرحمن السبعاوي ، "العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها " أوراق تركية معاصرة ، العدد الأول ، حزيران ١٩٨٧ ، ص ٢٠.

(١٣)روبنس ، المصدر السابق ، ص ٨٠.

(١٤)جلال عبد الله معوض ، " تركيا والأمن القومي العربي : السياسة المائية والأقليات " مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٠ ، حزيران ١٩٩٢ ، ص ١٠٦ ، ويربط بعض الباحثين بين رفض العراق تجديد الاتفاق وبين مشروع جنوب شرق الأناضول "**GAP**" الاروائي الضخم الذي تنفذه تركيا وانعكاساته السلبية على الموارد المائية لكل من العراق وسوريا ،
H.J.Barkey & G.E.Fuller Turkey's Kurdish Question (New York – 1998) p.169.

(١٥) معوض ، "تركيا والأمن القومي العربي .." ص ص ١٠٣– ١٠٤ .

(١٦)أرسين كالايسي اوغلو ، "السياسة الخارجية التركية أزاء الأمن الاقليمي والتعاون في الشرق الأوسط " مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٤٢ ، نيسان ١٩٩٩ ، ص ٤٣.

(١٧)كرامر ، المصدر السابق ، ٩٢.

(١٨)المصدر نفسه ، ص ٢١١.

(١٩)معوض ، " تركيا والأمن القومي العربي ... " ، ص ١٠٣.

(٢٠)عمرو عبد الكريم سعداوي ، "الصراعات الكردية – الكردية " مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٥ ، يناير ١٩٩٩ ، ص ١١٤.

(٢١)يحيى ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٧–١٢٩.

(٢٢) Barkey & Fuller , op.cit, p.167.

(٢٣)جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية (بيروت – ١٩٩٨) ص ١٧٤ ؛ جريدة بابل ، اعداد ٢٣ و٢٥ و ٢٩و ١٩٩٩/١٠/٣١.

(٢٤)كرامر ، المصدر السابق ، ص ٢١٦.

(٢٥)تقرير المؤتمر القومي العربي التاسع (حال الأمة ١٩٩٨) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٤٢ ، نيسان ١٩٩٩ ، ص ص ٨٢–٨٣.

(٢٦) كرامر ، المصدر السابق ، ص ٢١٦.

(٢٧) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا : دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر (الموصل – ١٩٩٢) ص ١٥٧.

(٢٨)أولسن ، المصدر السابق ، ص ٤٢.

(٢٩) روبنس ، المصدر السابق ، ص ٧٣.

(٣٠)اولسن ، المصدر السابق ، ص ٤٩.

(٣١)روبنس ، المصدر السابق ، ص٧٠.

(٣٢) اولسن ، المصدر السابق ، ص ٤٩.

(٣٣) الداقوقي ، صورة الاتراك لدى العرب ، ص ٤٠.

(٣٤) Barkey & Fuller , op.cit , p.167.

(٣٥)اولسن ، المصدر السابق ، ص ٥١ . وحول تعبيرات تلك القوميتين عن ميول استقلالية، ومنها تشكيل جمهورية أذربيجان المستقلة ذاتياً في كانون الاول ١٩٤٥ ، وجمهورية كردستان الشعبية في " مهاباد" عام ١٩٤٦ ومصير الجمهوريتين انظر طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في ايران ١٩٤١ – ١٩٥١ (بغداد – ٢٠٠٢) ص ص ١٦٧ –١٨٧ ، ١٩٩ – ٢١٦ ؛ برهان أبا بكر ياسين ،كوردستان في سياسة القوى العظمى ١٩٤١ – ١٩٤٧ (دهوك – ٢٠٠٢ – ترجمة هوراس) ص ص ١٣٩ – ١٨٣.

(٣٦) اولسن ، المصدرالسابق ، ص ٧٦.

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٤٣.

(٣٨)المصدر نفسه ، ص ص ٦٤–٦٥

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ص ٧٣،

(٤٠)لمزيد من التفاصيل حول التحالف التركي – الاسرائيلي في ١٩٩٦ وانعكاساته على علاقات تركيا مع دول الجوار ، انظر،

خليل علي مراد ، " دوافع التحالف التركي– الصهيوني " مجلة دراسات سياسية (بيت الحكمة – بغداد) العدد الثاني – صيف ١٩٩٩ ، ص ص ١٥ – ٢١ .

(٤١) Barkey &Fuller , op.cit ,p. 172.

(٤٢)اولسن ، المصدرالسابق ، ص ص ٨٧ ، ٩٠.

(٤٣)نور الدين ، المصدر السابق ، ص ٥٦.

(٤٤)معوض ، صناعة القرار في تركيا ... ص ١٩٣.

(٤٥)عبد المالك خلف التميمي ، المياه العربية : التحدي والاستجابة (بيروت – ١٩٩٩) ص ١٢٧.

(٤٦)للتفاصيل انظر ،

يوسف ابراهيم الجهماني، ثرثرة فوق المياه (دمشق – ١٩٩٩) ص ص ٧٣–٨٠.

(٤٧) كرامر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣.

(٤٨)روبنس ، المصدر السابق ، ص ٦٦.

(٤٩) المصدر نفسه .

(٥٠)معوض ، صناعة القرار في تركيا ... ص ١٩٨.

(٥١)الداقوقي ، صورة الاتراك لدى العرب ، ص ٤١.

(٥٢) مركز دراسات الوحدة العربية ، العلاقات العربية – التركية : حوار مستقبلي (بيروت – ١٩٩٥) ص ٢١٢ .

(٥٣) عائدة العلي سري الدين ؛ دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الاسرائيلية (بيروت – ١٩٩٨) ص ص ٢٦٠ – ٢٦١.

(٥٤)صحيفة اضواء الانباء (انقرة ١٩٨٧/٣/٢٠ ؛ يوسف ابراهيم الجهماني وسالار أوسي ، تركيا وسوريا (دمشق – ١٩٩٩) جـ٢ ، ص ٧١.

(٥٥)لمزيد من التفاصيل انظر ،
خليل علي مراد ، "العلاقات السورية – التركية في ضوء أزمة اوجلان تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٨ " أوراق تركية معاصرة ، العدد ١٦ ، ربيع ٢٠٠١ ، ص ص ٧٣-٧٤.
(٥٦)حسن ، المصدر السابق ، ص ص ٦٣-٦٤.
(٥٧) Barkey& Fuller , op.cit,p.168.
(٥٨)راجع تفاصيل العوامل الكامنة خلف قيام أزمة ١٩٩٨ في ، مراد ، "العلاقات السورية – التركية ... " ص ص ٧٦ – ٧٩؛ نور الدين ، المصدر السابق ، ص ص ٥٠-٦٠.
(٥٩) مراد ،"العلاقات السورية – التركية ..." ص ٨١.